جـــامـعـة عين شـمـس
كـلـيـــة التجـــارة
قســم الاقتصـــاد

تقييم فعالية السياسة التجارية في دعم التنمية الصناعية بمصر
- بالتطبيق على الصناعات الهندسية -

Evaluating The Effectiveness Of trade Policy In Support Of Industrial Development In Egypt - Application In Engineering Industries-

بحث مقدم من

الباحث/ حافظ محمد عبد السلام عثمان

للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

إشـــراف

الأستاذ الدكتور
عبيـر فـرحـــات
أستـــاذ الاقتصـــــاد
كلية التجارة – جامعة عين شمس

الدكتور
إيمـــان هـــاشم
مدرس الاقتصـــــاد
كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠١١

جـــامـعـة عين شـمـس
كـلـيـــة التجـــارة
قســم الاقتصـــاد

رســـالة ماجســـتير

اسـم الطـالب : حافظ محمد عبد السلام عثمان .
عنوان الرسالة : تقييم فعالية السياسة التجارية في دعم التنمية الصناعية بمصر بالتطبيق على الصناعات الهندسية .
الدرجة العلمية : الماجستير .
القسم التابع له : إقتصاد .

لجنـــة التحكيم

١. أ.د / إيهاب عزالدين نديم، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس (رئيسا)
٢. أ.د / صلاح الدين فهمي محمود، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر (عضوا)
٣. أ.د / عبير فرحات علي، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس (مشرفا)

تاريخ البحث / /
الدراسات العليا
ختم الإجازة
/ / ٢٠١١
موافقة مجلس الكلية
/ / ٢٠١١

أجيزت الرسالة بتاريخ
/ / ٢٠١١
موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠١١

شـــــكر وتقـــدير

أشكر ربي وأحمده ، خلقني وهداني ورزقني وأطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين . وأشكر أبواي ، ربياني صغيرا وأكرماني كبيرا وأسأل الله أن يدخلاني جنته . وأشكر كل صاحب فضل علي وكل من تعلمت على يدية ولو حرف .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الفاضلة أ.د/ عبـــير فرحـــات، أستاذ الاقتصاد بالكلية لدعمها لي طالبا، ولقبولها الاشراف على هذه الدراسة ، وأكرر شكري لها لما بذلته من جهد ودعم في إعداد هذه الدراسة. كما أشكر الدكتورة إيمان هاشم لقبولها الاشراف على هذه الدراسة وأيضا لمجهودها الذي بذلته فيها .

وأتقدم بخالص شكري وتقديري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة وهم : الأستاذ الدكتور/ إيهاب عزالدين نديم، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس والأستاذ الدكتور / صلاح الدين فهمي محمود، أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر، على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه .

والحمد لله رب العالمين

الباحـث

فهرست المحتويات

	رقم الصفحة
المقدمة	و
أولا : مشكلة البحث	ز
ثانيا :أهمية البحث	ى
ثالثا : فروض البحث	ى
رابعا : أهداف البحث	ك
خامسا : منهج البحث	ك
الفصل الأول : التأصيل النظري للتجارة الدولية والتنمية الصناعية	١
المبحث الأول : أهم نظريات التجارة الدولية .	٣
المطلب الأول : الفكر الكلاسيكي في التجارة الدولية	٤
أولا : الفروض العامة للفكر الكلاسيكي في التجارة الدولية .	4
ثانيا : النظريات اكلاسيكية في التجارة الدولية .	7
ثالثا : النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية .	8
رابعا نقد الفكر الكلاسيكي في التجارة الدولية .	10
المطلب الثاني : الفكر الحديث في التجارة الدولية	13
أولا : الدخل والأذواق كمحددات للتجارة الدولية .	13
ثانيا : الفجوات التكنولوجية .	14
ثالثا : نموذج دورة حياة المنتج كمحدد للتجارة الدولية .	15
رابعا : تكاليف النقل كمحدد لتجارة الدولية .	16
المبحث الثاني : السياسات التجارية الدولية	17
المطلب الأول :التجارة الدولية بين الحماية والحرية	19
أولا : الحماية التجارية وأهم مبررات أنصار تطبيقها .	19
ثانيا : الحرية التجارية وأهم مبررات أنصار تطبيقها .	22
ثالثا : الرأي الذي تطرحه الدراسة .	22
المطلب الثاني : أدوات السياسة التجارية	24
أولا : الأدوات المالية .	24
ثانيا : الأدوات النقدية .	34
ثالثا : القيود الإدارية .	35
المبحث الثالث : الاطار النظري للتنمية الصناعية	40
المطلب الأول : استراتيجيات التنمية الصناعية .	41
أولا : محاور استراتيجيات التنمية الصناعية .	41
ثانيا : أهداف التنمية الصناعية .	٤٥
المطلب الثاني : السياسات الصناعية (التصنيف والأدوات)	٤٧
أولا : تعريف السياسة الصناعية .	٤٧
ثانيا : تصنيف السياسات الصناعية .	٤٨
ثالثا : أدوات السياسات الصناعية .	٤٩
رابعا : أهمية العمل وفق سياسة صناعية .	٥١

الفصل الثاني : التنمية الصناعية في مصر	٥٧
المبحث الأول : الأداء التنموي لمصر - الأهداف والمنطلقات	٥٩
المطلب الأول : أهداف ومنطلقات فكر التنمية في مصر	٦١
أولا : النتائج والملامح العامة لثلاثة عقود من الإصلاحات والتنمية الاقتصادية .	٦١
ثانيا : أهداف التنمية في مصر	٦٦
المطلب الثاني : التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية المصرية حتى عام ٢٠٢٠	٦٩
أولا : تنمية الإنسان المصري .	٦٩
ثانيا : تطوير الإدارة والبناء المؤسسي وآليات التصحيح .	٧٠
ثالثا : تنمية قاعدة الإنتاج والموارد الطبيعية والاقتصادية .	٧١
رابعا : بناء وتنمية القاعدة الوطنية للعلوم و التكنولوجيا .	٧٢
خامسا : التفاعل الإيجابي مع المحيط الإقليمي والنظام العالمي .	٧٢
المبحث الثاني : اقتصاديات الصناعات التحويلية المصرية	٧٣
المطلب الأول : إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر	٧٦
أولا : الهيئة العامة للتنمية الصناعية .	٧٧
ثانيا : محاور إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر .	٧٨
ثالثا : الأهداف الإستراتيجية للتنمية الصناعية بمصر .	٨١
رابعا : الإطار المؤسسي لإعداد وتنفيذ السياسة الصناعية .	٨١
المطلب الثاني : بعض مؤشرات الأداء للأنشطة الصناعية بمصر وعدد من الدول المختارة	٨٣
أولا : متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة بالصناعات التحويلية .	٨٣
ثانيا :المساهمة النسبية للصناعة بالناتج المحلي الإجمالي .	٨٤
ثالثا : متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية .	٨٥
رابعا : الصادرات الصناعية .	٨٦
خامسا : بعض الخصائص الهيكلية للصناعات التحويلية المصرية (منشآت القطاع الخاص) .	٨٧
الفصل الثالث : سياسة التجارة الدولية وأثرها على التنمية الصناعية (تطبيق على الصناعات الهندسية المصرية)	٩٧
المبحث الأول :الصناعات الهندسية في مصر (بعض الخصائص الهيكلية)	٩٩
أولا : تصنيفات وأقسام الصناعات الهندسية .	١٠١
ثانيا : ترتيب أنشطة الصناعات الهندسية وفقا لأولويات تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية	١٠١
المبحث الثاني : السياسة التجارية لجمهورية مصر العربية	١٠٧
أولا : أهم القوانين واللوائح الرئيسية الخاصة بالتجارة .	١٠٨
ثانيا : أهم الاتفاقات التجارية التي تنظم تجارة مصر مع الخارج	١٠٨
ثالثا : السياسة التجارية على مستوى الممارسات والإجراءات المتبعة	١١١
المبحث الثالث: تقييم فعالية السياسة التجارية في دعم التنمية الصناعية بمصر تطبيق ميداني على الصناعات الهندسية	١٢١
أولا : تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة .	١٢١
ثانيا : أدوات جمع البيانات اللازمة للدراسة .	١٢٢

ثالثا : تصنيف البيانات اللازمة للدراسة .	١٢٢
رابعا : معالجة البيانات وتحليلها .	١٢٣
خامسا : نتائج الدراسة الميدانية .	١٢٤
سادسا : تحليل سياسة مصر تجاه الواردات .	١٢٧
نتائج الدراسة	١٣١
التوصيات	١٣٢

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
1	آثار الضرائب الجمركية (حالة البلد الصغير)	٢٨
2	آثار الضرائب الجمركية (حالة البلد الكبير	٢٩
3	المزايا المطلقة واقتصاديات الحجم كعوائق للدخول السوق	٣٢
4	الآثار الاقتصادية لدعم الإنتاج	٣٣
5	الآثار الاقتصادية لحصص الواردات (حالة البلد الصغير ووجود إنتاج محلي)	٣٧
6	الآثار الاقتصادية لحصص الواردات (حالة البلد الصغير وعدم وجود إنتاج محلي)	٣٨
7	الآثار الاقتصادية لحصص الواردات (حالة البلد الكبير)	٣٨
8	التمثيل البياني لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٨٠ – ٢٠٠٩)	٦٢
9	المساهمات النسبية للقطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي (١٩٨٠- ٢٠٠٩)	٦٣
10	تجارة مصر السلعية خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٩)	٦٤
11	ترتيب بعض الدول وفقا لدليل التنمية البشرية (٢٠١٠)	٦٥
12	المساهمة النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩)	٧٦
13	متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي بالقيمة المضافة بالصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)	٨٤
14	القيمة المضافة بالصناعات التحويلية كنسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠ (سنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨)	٨٥
15	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة بالصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة (بالدولار الأمريكي لسنة ٢٠٠٠) للسنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨	٨٦
16	الصادرات الصناعية كنسبة مئوية من الصادرات الصناعية العالمية لمجموعة من الدول سنة ٢٠٠٨	٨٧
17	توزيع العمالة بمنشآت القطاع الخاص الصناعي (قطاع الصناعات التحويلية) على مستوى أقسام النشاط ٢٠٠٨ م	٨٩
18	متوسط الأجور النقدية والتأمينات الاجتماعية والمزايا العينية الأخرى للعامل بقطاع الصناعات التحويلية المصري (منشآت القطاع الخاص – ٢٠٠٨ م)	٩٠
19	متوسط صافي القيمة المضافة للعامل بقطاع الصناعات التحويلية المصري على مستوى أقسام النشاط (القطاع الخاص الصناعي – ٢٠٠٨ م)	٩١
20	التوزيع النسبي للناتج بالصناعات التحويلية (منشآت القطاع الخاص – ٢٠٠٨ م)	٩٢
21	نسبة المستلزمات الأولية الرئيسية والمساعدة المستوردة إلى جملة المستلزمات السلعية (منشآت القطاع الخاص – ٢٠٠٨)	٩٣
22	نسبة صادرات المنتجات تامة الصنع إلى صافي مبيعات الإنتاج التام بالصناعات التحويلية (منشآت القطاع الخاص – ٢٠٠٨)	٩٤
23	متوسطات إنتاجية المشتغل بالصناعات الهندسية موزعة على فصول النشاط (منشآت القطاع الخاص الصناعي – ٢٠٠٨)	١٠٣
24	متوسطات أجور المشتغل إلى متوسط وإنتاجيته موزعة وفق فصول النشاط بالصناعات الهندسية (منشآت القطاع الخاص - ٢٠٠٨)	١٠٤
25	الوقود والكهرباء كنسبة من مستلزمات الإنتاج السلعية بالصناعات الهندسية موزعة على فصول النشاط (منشآت القطاع الخاص الصناعي – ٢٠٠٨)	١٠٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجول	صفحة
1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتوزيع القطاعي له (١٩٨٠ – ٢٠١٠	٢
2	***International comparisons of industrial performance***	٣
3	***Country's share in regional and world MVA and manufactured exports***	٤
4	التوزيع المكاني للعمالة وصافي القيمة المضافة بمنشآت القطاع الخاص الصناعي لعام ٢٠٠٨	٥
5	الأجور والإنتاجية بمنشآت القطاع الخاص الصناعي موزعة على مستوى أقسام النشاط ٢٠٠٨ م	٦
6	***High-technology exports (% of manufactured exports)***	٧
7	قيمة المستلزمات السلعية لقطاع الصناعات التحويلية المصري طبقا لأقسام النشاط (منشآت القطاع الخاص الصناعي – ٢٠٠٨)	٨
8	معدل تغطية صادرات مبيعات الإنتاج التام لواردات مستلزمات الإنتاج الرئيسية والمساعد بقطاع الصناعات التحويلية المصري (منشآت القطاع الخاص – ٢٠٠٨)	١٠
9	متوسطات الأجور والإنتاجية بالصناعات الهندسية على مستوى أقسام النشاط (منشآت القطاع الخاص – ٢٠٠٨)	١٤
10	المستلزمات السلعية للإنتاج على مستوى أهم الصناعات الهندسية (منشآت القطاع الخاص– ٢٠٠٨)	١٧
11	نسب الفئات التعريفية المصرية	٢٢
12	النسبة المئوية لأراء الخبراء لاستبيان تقييم فعالية السياسة التجارية في دعم التنمية الصناعية بمصر بالتطبيق على الصناعات الهندسية (ن=١٢)	٢٩
13	معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان والدرجة الكلية لاستبيان تقييم فعالية السياسة التجارية في دعم التنمية الصناعية بمصر بالتطبيق على الصناعات الهندسية (ن=١٠)	٣٠
14	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الفردية والزوجية وقيمة معامل الارتباط بين الجزئين ومعامل ألفا كرونباخ (ن=١٠)	٣٠
15	التكرارات والأهمية النسبية وقيمة كا٢ لاستجابات عينة البحث في تقييم فعالية السياسة التجارية في دعم التنمية الصناعية بمصر بالتطبيق على الصناعات الهندسية (ن=٤٠)	٣١

مقدمة البحث :

تتوقف عملية التنمية الاقتصادية على قدرة المجتمعات على توفير الموارد اللازمة ، ولما كانت المجتمعات النامية تفتقر لكثير من الموارد فان اللجوء إلى السوق الدولي من أجل توفيرها يصبح الحل الأساسي لتلك المشكلة .

وتمثل عملية التحكم في العلاقات الاقتصادية " التحكم في تدفق السلع والخدمات والأموال " بين الداخل والخارج أهمية خاصة للمجتمعات النامية ، إذ تعتمد تلك المجتمعات على العالم الخارجي بصورة كبيرة في سد فجوات الموارد لديها – سواء كانت موارد مالية أو بشرية أو مادية – ولعل نموذج الفجوتين يوضح أحد تلك الفجوات وهي الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي وآثار ذلك على ميزان المدفوعات .

لقد لعبت السياسة التجارية دورا هاما في تحديد توليفة الموارد الداخلة للأسواق المحلية لتلك المجتمعات ، وهو ما ساهم بصورة كبيرة في تشكيل الهياكل الإنتاجية لقطاعات الاقتصاد المحلي لها ، وتعرف سياسة التجارة الخارجية لأي دولة بأنها تلك الأساليب والتدابير التي تتبعها هذه الدولة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى ، وذلك حسب ما تمليه عليها الظروف وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف ، سواء تحقيق منافع أو درء مخاطر تجارية أو اجتماعية أو سياسية (١) ، وتشتمل السياسة التجارية على شقين أساسيين هما :

- **مجموعة من الأهداف ، وتضم :**
  ١. أهداف مالية .
  ٢. أهداف اجتماعية
  ٣. أهداف اقتصادية .
  ٤. أهداف إستراتيجية .
- **مجموعة الأدوات ، وتنقسم إلى :**

١. أدوات تعتمد على التأثير في الأسعار (تعريفية) .
٢. أدوات غير تعريفية .

إن التحدي الرئيسي ، الذي يواجه معظم المجتمعات النامية في تحديد أفضل طريقة لتوجيه التجارة والصناعة نحو توليد الدخل والثروة وتلبية الاحتياجات المختلفة لتلك المجتمعات ، وكثيرا ما اعتبر أن تحول هذه المجتمعات عن الاعتماد على إنتاج وتصدير السلع الأولية إلى رحاب إنتاج وتصدير المنتجات الصناعية هو الوسيلة التي تكفل حل الكثير من المشكلات على المستوى الكلي ، كعجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتقلبات الحادة في مستويات الأسعار وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى إمكانية الارتقاء بمستوى جودة الحياة بصفة عامة كنتيجة للانفتاح على العالم الخارجي ، غير أن الكثير من ذلك لم يتحقق .

لقد أشارت الأمم المتحدة (٢) إلى أنه باستثناء عدد غير قليل من الاقتصادات بشرق آسيا ، لا تزال صادرات المجتمعات النامية تتركز في المنتجات المستمدة أساسا من استغلال الموارد الطبيعية واستخدام اليد العاملة غير الماهرة والتي لا تتوفر لها سوى إمكانيات محدودة فيما يتعلق بنمو الإنتاجية ، أما الإحصاءات التي تدل على حدوث توسع كبير في صادرات البلدان النامية من المنتجات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا والتي تتميز بارتفاع القيمة المضافة فهي إحصاءات تفتقد الدقة ، إذ أن تلك البلدان غالبا ما تشارك في مراحل التجميع المتدنية المهارات

---

١ - علي عبد العزيز سليمان ، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي – الواقع وآفاق المستقبل حتى عام ٢٠٢٠ (القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٥م) ص ١١ .

٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية (نيويورك ، الأمم المتحدة٢٠٠٢) ص V .

ضمن سلاسل الإنتاج الدولية التي تنظمها الشركات دولية النشاط ، كما يتركز القدر الأكبر من التكنولوجيا والمهارات في أجزاء ومكونات مستوردة ، وبالتالي فإن القدر الأكبر من القيمة المضافة يتم تحويله إلى المنتجين في البلدان الأكثر تقدما ، وهو ما يوضح أن هناك بعض الإختلالات الهيكلية التي تلازم القطاعات الإنتاجية بهذه الاقتصادات والتي ترتبت إلى حد كبير على بعض أوجه القصور في سياستها التجارية .

أولا : مشكلة البحث :

لعب جمود نمط التنمية القائم على الإحلال محل الواردات – والذي اتبعته مصر منذ الستينات – دورا كبيرا في الحد من توسع قاعدة الإنتاج الصناعي في مصر – فى فترة لاحقة –، فمن الطبيعي بعد إنشاء صناعات سلع الاستهلاك ضمن سياسة إحلال الواردات البحث عن إحلالات جديدة للواردات كإنتاج السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية من معدات وقطع غيار ومستلزمات هندسية أخرى وغيرها من بعض الخامات الرئيسية ، غير أن ذلك التوجه الإنتاجي لم يشهد النجاح في مصر لعدة أسباب ، أهمها :

١. نظرا لصغر حجم أسواق بعض السلع الوسيطة والرأسمالية من معدات إنتاجية وسلع استهلاكية معمرة وقطع غيارها فإن وفورات الحجم (خاصة في مجال الصناعات الهندسية) تشكل في تلك الحالة أحد عوائق الدخول لأسواق تلك المنتجات [١] .
٢. تمارس المنشآت الكبيرة القائمة ، والتي غالبا ما تسيطر على الأسواق الدولية لهذه المنتجات سياسات من شأنها التأثير على توقعات الداخلين الجدد للسوق بالإيحاء لهم بنتائج أكثر تشاؤما للمنافسة بعد الدخول . ومن تلك السياسات :
   أ- رفع عوائق الدخول .([٢])
   ب- التهديد باستخدام الطاقة العاطلة .
   ت- توالد المنتج .
   ث- التأثير في الأسواق من خلال الإعلان .
٣. إخفاق السياسة التجارية في بعض الجوانب الهامة (الحماية والدعم) وهو ما يؤدي إلى اعتماد الاقتصاد بصورة كبيرة على الخارج مع إحباط محاولات الدخول لصناعات الآلات والمعدات والكثير من المدخلات الوسيطة للصناعات القائمة حيث لا تقدم السياسة التجارية الدعم المناسب للصناعة بصفة عامة كما أن معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على واردات الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج الوسيطة ضعيفة عند مقارنتها بتلك المفروضة على المنتجات تامة الصنع ، فباستعراض بعض بنود التعريفة الجمركية المفروضة على واردات الصناعات الهندسية (الآلات والمعدات الاستثمارية – الآلات الاستهلاكية المعمرة) يتبين اختلاف السياسة التعريفية تجاه السلع الاستهلاكية المعمرة عن تلك المتبعة تجاه الآلات والمعدات الرأسمالية ، حيث بلغ المتوسط المرجح للتعريفة الجمركية على الفصول (٨٤) مفاعلات نووية وآلات وأجهزة آلية و (٨٥) آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها و (٨٦) قاطرات وعربات ومعدات للسكك الحديدية أو ما يماثلها ٤,٧ % و ٦,٨ % و ٥,٥٩ % لكل منها على التوالي على حين بلغ للفصول (٧٣) مصنوعات من حديد أو صلب و (٨٧) سيارات وجرارات ومركبات وعربات أخر ١٨,٧ % و ٢٩,٠٩ % لكل منهما على

٢- يربط بين " J . S . Bain " عوائق الدخول ب " قدرة المنشأة القائمة على رفع أسعار مبيعاتها فوق الحد الأدنى لتكلفة إنتاج وتوزيع الوحدة – التكاليف المرتبطة بالحجم الأمثل – دون أن تغري منشآت جديدة بالدخول إلى سوق تلك الصناعة " .للمزيد حول عوائق= الدخول : روجار كلارك ، اقتصاديات الصناعة . ترجمة فريد بشر طاهر (المملكة العربية السعودية ، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٩٤) ص ١٢٥ .

التوالي . وبالتالي فإن السياسة التجارية تمثل أحد عوامل إحباط التوجه نحو التصنيع المحلي للآلات والمعدات الرأسمالية في الوقت الذي تدعم فيه أنشطة التجميع التي تقوم عليها الكثير من صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة وهو ما يحرم الاقتصاد المصري من إمكانيات هائلة للتوسع الصناعي وزيادة القيمة المضافة على عمليات الإنتاج .

إن نمط التسرب للخارج في عمليات الإنتاج يظهر جليا في اعتماد قطاعات الاقتصاد أساسا على المدخلات المغذية الواردة من خارج الدولة ، هذا النمط يمكن قبوله حال اقتران الزيادة في الواردات الوسيطة والرأسمالية بزيادة يعتد بها في الصادرات ، وتشير الإحصاءات [1] إلى أن واردات مصر من المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية مثلت كنسب إلى إجمالي الواردات المصرية ١٠,٩% ،٣٣,٣ % ، ٢١,١ % عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م على التوالي أي أن مستلزمات الإنتاج من خامات وسلع وسيطة ورأسمالية تمثل ما يزيد عن ٦٥ % من الواردات المصرية ما يعني ارتباط الاقتصاد المصري في قرارات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار بالظروف الدولية وهو وضع خطر في الكثير من النواحي ، كما أن المطالع لهيكل الصادرات المصرية ليدرك مدى الضعف الاقتصادي الذي يتسم به هيكل الإنتاج المصري حيث أن صادرات الوقود مثلت ٤٣,٣ % والمواد الخام ٥,٥ % والسلع نصف مصنعة ٧,١ % على حين بلغت نسبة السلع تامة الصنع ٤٢,٧ % من إجمالي الصادرات ([2]) ، معظمها يتمثل في مجموعة متنوعة من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية غير المعمرة (ألبان وقشدة مركزة – بصل مجفف - أرز محضرات فواكه – محضرات غذائية – تبغ – سكر ومصنوعات سكرية – منتجات صيدلة – أسمنت – أسمده – منسوجات – أحذية وأجزائها – الخ) وهي تشكل الجانب الأكبر من الصادرات تامة الصنع . ومما سبق يتبين نتيجتين أقرب للحقائق ، هما :

أ- أن المواد الخام والوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها تمثل النصيب الأكبر في الصادرات المصرية .

ب- أن صادرات السلع تامة الصنع تكاد لا تخرج عن مجموعة من السلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج .

بناءا على ما سبق فإن مشكلة الدراسة الأساسية تتمثل فى التعرف على أوجه إخفاق السياسة التجارية فى دعم التوسع الصناعي في مجال الصناعات الهندسية باستخدام كافة أدواتها خاصة فى مجال إنتاج المستلزمات الوسيطة وقطع الغيار والآلات والمعدات الرأسمالية بما يمكن صانع القرار من معالجتها لتلعب دورا أكثر إيجابية.

---

[1] - البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الخمسون – العدد الثالث (قطاع البحوث والنشر والتطوير ، ٢٠١٠) ص ١٨١ .

[2] - - البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الخمسون – العدد الثالث، سبق ذكره ، ص ١٧٨ .

ثانيا :أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته من كونه يتصدى للإجابة على عدد من التساؤلات الهامة وهي :

- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على التجارة الدولية في تحقيق الطموحات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات النامية ؟
- ما هي أهم أوجه التأثير المتبادل بين السياسة التجارية والتنمية الصناعية في المجتمعات النامية أخذا في الاعتبار العوامل الحاكمة للأوجه المختلفة لتدخل الدولة في التجارة الدولية ؟
- كما يتصدى البحث لبيان أثر سياسة مصر التجارية على الصناعات الهندسية من خلال البحث الميداني لعينة من المنشآت العاملة في مجال الصناعات الهندسية (آلات إنتاجية – آلات استهلاكية معمرة - مستلزمات إنتاج وسيطة) .

ثالثا : فروض البحث :

يقوم البحث على الفروض التالية :-

١. يعد ارتفاع التعريفة الجمركية على المنتجات أو السلع النهائية المستوردة وانخفاضها - في ذات الوقت - على مستلزمات إنتاج بدائلها محليا أحد معوقات التنمية الصناعية في مصر .
٢. لم تلعب السياسة التجارية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وحتى الآن الدور المأمول في تنمية الصناعات الهندسية خاصة ما يتعلق بصناعة الآلات والمعدات (السلع ا الاستثمارية) .

رابعا : أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى :

١. دراسة سياسة مصر التجارية والتعرف على أهم آثارها على التنمية الصناعية والتعرف على حدود استخدام أدواتها لتؤدي الدور المناسب لدعم التنمية الصناعية المصرية في ظل المنظومة التجارية العالمية الدولية الحاكمة لاستخدامها بما يعظم من نتائجها الايجابية .

٢. التعرف على مدى توفر المعارف الفنية اللازمة لإنماء وتطوير صناعات السلع الوسيطة والآلات ولمعدات الرأسمالية وأيضا الصناعات الهندسية الاستهلاكية المعمرة وبيان أهم المشكلات التي تواجه توسعها في مصر واقتراح الحلول المناسبة لها .

خامسا : منهج البحث:

١. أسلوب التحليل :

اتبع البحث المنهج الاستقرائى بجمع البيانات المتعلقة بالبحث من مصادرها المختلفة والإحصائى بإعداد استمارة استقصاء تدور حول مدى توافر القدرات و الإمكانيات والمعارف الفنية اللازمة لتنمية هذا القطاع مع تقييم دور السياسة التجارية (ممثلة في كافة أدواتها) في تنمية الصناعات الهندسية وذلك لاستشراف ما ينبغي أن تكون عليه تلك السياسة مستقبلا .

٢. أسلوب معالجة البيانات إحصائيا :

عولجت بيانات دراسة الميدانية إحصائيا باستخدام أدوات التحليل الوصفي كالتوزيعات التكرارية، ومقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الفردية والزوجية ومعامل الارتباط بين الجزئين ومعامل ألفا كرونباخ بالإضافة إلى استخدام تحليل كا٢ .

٣. مجتمع وعينة البحث :

تمثل الشركات والمصانع العاملة بأنشطة الصناعات الهندسية في مصر مجتمع البحث ، وقد تم إتباع أسلوب المعاينة العشوائية البسيطة في اختيار عينة بلغ عددها ٥٣ شركة ومصنع .

الفصـل الأول

الفصل الأول
التأصيل النظري للتجارة الدولية والتنمية الصناعية

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على الإطار المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية المعتمدة على التصنيع للأسواق الخارجية من خلال دراسة أسباب ومحددات قيام التجارة بين الدول بالتعرض للنظريات المفسرة للتجارة الدولية وأيضا استعراض الإطار العام النظري للتنمية الصناعية ، وينقسم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : نظريات التجارة الدولية .

المبحث الثاني : السياسات التجارية الدولية .

المبحث الثالث : الإطار النظري للتنمية الصناعية .

المبحث الأول
نظريات التجارة الدولية

مقدمة :